**الطائفية والوطنية ومتلازمة وجودهما**

31-01-2022 | 00:00 **المصدر**: "النهار"

**الدكتور حسان فلحه\***

يشكل الفكر الاسترشادي الديني والمذهبي في [#لبنان](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86) قاعدة اساسية وبنية ارتكاز صلبةً ناظمةً للاداءين الوطني والسياسي وحركة انضباطهما، اذ لا يمكن ان يُسلخ حبلُ [#الطائفية](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a7%d9%84%d8%b7%d8%a7%d8%a6%d9%81%d9%8a%d8%a9) عن السرّة الوطنية بسبب "المتلازمة" التي تعتري علّة وجودهما، على مضمار حسن الاعتقاد، الذي يُفْرط في تأييد ارتباطهما الوثيق بعضُ المغالين او المفرط بمعارضة التقائهما البعضُ الآخر، وكأنهما على حدَّي القطيعة لا على مفرق الالتقاء في "بلد لا يشبه الا ذاته" على ما يقول المفكر الدستوري ميشال شيحا. هذا التناقض في الدوافع والرؤيا يتقاسمه، افتراضيا، طرفان، ولاةُ وطنِ الطوائف، وعلمانيو وطنٍ بلا طوائف. والاثنان متوازيان في العصبية لا يتقاربان ولا يتباعدان. ويضمر الطرفُ الواحد للآخر تغييبا كليا في حضوره حيث لا مواءمة في مقاربة الامور ولا مساومة. وهذا مربط الخلاف المستعر بين مكونات المجتمع اللبناني في مقاربة مفهوم المواطنة الشديد الالتباس في مقابل وضوحٍ جليّ المعالم لحدود الطوائف وأحجامها التي لا يختلف عليها لبنانيان. في الأولى نغرق في المداراة والمسايرة والمراوغة واعتماد الظاهر والباطن وسياسة التملق والتنميق في لغتَي المخاطب والنحن. اما في الثانية فالعرف والثابت، ان ما لنا لنا. وما لهم لهم. هذان المساران الجوهريان هما مبعث الشك والريبة وسوء الظن الموغل في النظام العميق والدولة القلقة والرشيقة، واللذان جعلا من لبنان صيغة فريدة على مستوى التركيبة والحكم.

ان الدستور اللبناني بحق هو عقد صعب التبديل، وهو الذي لم يطرأ عليه تعديل سوى سبع مرات خلال ست وتسعين سنة، في حين ان الدستور الفرنسي الأم عُدّل منذ العام 1946 خمساً وعشرين مرة، فهذه الوثيقة الدستورية مستحيلة التغيير ما خلا الظروف التي دفعت الى التوافق على صياغتها كعقد اجتماعي وسياسي بين مكونات الشعب اللبناني. والمحطتان الابرز في تاريخ لبنان اذا ما استثنينا نظام القائمقاميتين، الاولى دستور العام 1926 الذي تلا الحرب العالمية الاولى، وهو نتيجة مباشرة لها وخلاصة حتمية ونمطية للانتداب الفرنسي، والاخرى هي وثيقة الوفاق الوطني - الطائف عام 1989 التي كانت نتيجة صمت السلاح بعد تعب المتحاربين من الحروب الطاحنة للآخرين والمحليين على ارض لبنان، والتي اشتعلت عام 1975، والتوافق الغربي العربي.

والحق يقال انه من اللعنات التي تلاحق اللبنانيين ان اي صيغة دستورية تعتمد، تكون نتيجة ويلات وملمّات مبنية على صيغ القهر لا على صيغ البناء والتأسيس لدولة حديثة تبعث على الاطمئنان والشعور بالانتماء وفق ارضية صالحة لمفهوم المساواة بين الافراد والجماعات، وتقلص حجم القلق وفائض الغبن المقيم بين اركان الطوائف والمذاهب التي تحبذ اللجوء الى الذات والعودة اليها وحفظ ذات النوع التي هي العنوان الرئيسي للهوية اللبنانية ذات المقامات المتعددة...

ومن هنا، فان اي حديث عن روابط اجتماعية او سياسية جديدة من خلال مؤتمر تأسيسي او دولي لاعادة كتابة وثائق دستورية او صكوك قانونية، ترعى ادارة شؤون البلاد، قد تكون صعبة المنال ما لم تتوافر لها الظروف المؤاتية التي تمهد لوجودها وولادتها، وغالبا ما تكون ظروفا مأسوية وقاسية ذات طابع عنفي تدفع الى التوصل اليها، وتترافق مع حضور اجنبي ذي تأثير وازن على مقيمي الساحة المحلية، ترعى الحوار وتسبق طاولة المفاوضات، مستديرة كانت ام غير ذلك، "فبالرغم من بعض الفروقات الظاهرة، فإن لبنانيّي اليوم هم ذاتهم لبنانيو الأمس"، على ما وصف شيحا...

**\*المدير العام لوزارة الإعلام**